

الفصل الرابع: النقود والأسعار

المحور الأول: قيمة النقود والمستوى العام للأسعار

لكي تقوم النقود بوظائفها في الاقتصاد على النحو الأمثل خاصة فيما يتعلق بوظيفتها كمقياس للقيمة لابد أن تتمتع قيمة النقود بنوع من الثبات النسبي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، حيث يترتب عن التغير في قيمة النقود خاصة إذا تعلق الأمر بانخفاض قيمتها العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تمس الاقتصاد الوطني ككل.

أولاً: مفهوم قيمة النقود: وهنا لابد من التمييز بين:

1. القيمة الخارجية للنقود: يقصد بها نسبة المبادلة بين العملة الوطنية والعملة الأجنبية، وهذا ما يعرف بسعر الصرف حيث يبين سعر الصرف قيمة النقود الوطنية على المستوى الدولي، وتتوقف القيمة الخارجية للعملة الوطنية على القرار السياسي الذي تتخذه السلطات العامة تحت تأثير الكثير من العوامل الاقتصادية خاصة ما يتعلق منها بالعجز أو الفائض في ميزان المدفوعات؛ تشجيع الصادرات؛ مكافحة التضخم المستورد.... إلخ، وهناك علاقة وثيقة بين قيمة العملة الداخلية وقيمتها الخارجية.

2. القيمة الداخلية للنقود أو القوة الشرائية للنقود: والتي تعني كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد (الدينار مثلاً)، فهي تعبر عما يمكن شراؤه من السلع والخدمات بوحدة النقد، بالتالي فهي تعكس قوة النقود على الاستبدال بسلعة أو أكثر من مجموع السلع المتداولة في اقتصاد ما. تتحدد قيمة النقود انطلاقاً من مستوى الأسعار، حيث يمكن القول بأن الأسعار هي التعبير النقدي عن القيمة لأنها هي التي تحدد مدى قدرة الوحدة النقدية على شراء السلع والخدمات، وبالتالي فإن ربط القوة الشرائية للنقود بقدرتها على المبادلة في شكل سلع وخدمات في السوق وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار يؤثر هذه قدرة.

هناك خاصيتين أساسيتين لقيمة النقود وهما:

- **القدرة الشرائية:** يقصد بها ما يمكن أن تشتريه وحدة النقد من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، فإذا انخفضت قيمة النقود ينخفض عدد الوحدات السلعية التي يمكن أن تشتريها، والعكس صحيح في حالة ما إذا ارتفعت قيمة النقود؛
- **تحركات الأسعار:** فقد ترتفع الأسعار نتيجة لانخفاض قيمة النقود كما قد ترتفع الأسعار نتيجة لارتفاع تكلفة المنتجات وخاصة المستوردة منها، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض قدرة النقد على الشراء بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة لعوامل غير نقدية أدت إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود على الرغم من الثبات النسبي لقيمتها داخلياً.

ثانياً: المستوى العام للأسعار: يشير المستوى العام للأسعار في اقتصاد ما إلى متوسط عام للأسعار السائدة لمجموعة رئيسية من السلع في الاقتصاد، ويمكن قياسه بالأرقام القياسية لهذه الأسعار. وعليه يعكس التغير في المستوى العام للأسعار التغيرات التي تحدث في قيمة النقود ولكن بصورة عكسية والذي يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وهنا لابد من التمييز بين نوعين من التغير في الأسعار:

- 1. التغير النسبي في الأسعار:** والذي يقصد به ما يحدث من تغير في سعر سلعة أو خدمة بالنسبة إلى مجموع أسعار السلع والخدمات الأخرى، وهذا التغير النسبي لا يؤثر على التغير في قيمة النقود؛
- 2. التغير في المستوى العام للأسعار:** والذي يعني التغير في أسعار السلع والخدمات في مجموعها وبصفة عامة، وهذا التغير الذي يؤثر على قيمة النقود وما يطرأ في قيمتها من تغيرات. تتحدد الأسعار في السوق عموماً استناداً إلى قوى العرض والطلب، ويتضمن السعر كمتغير اقتصادي الخصائص التالية:

- السعر هو انعكاس للقيمة التي تتضمن التكلفة والربح؛
- يتحدد السعر في أي اقتصاد استناداً لحجم الإنتاج (الكميات المعروضة) وحجم الاستهلاك (الكميات المطلوبة) أي أنه قد يرتفع أو ينخفض عن القيمة؛
- تلعب جملة من العوامل دوراً مهماً في تحديد السعر وذلك مثل: حجم الدخل؛ حجم الانفاق؛ مستوى التشغيل؛ حجم المنافسة؛ حجم التكاليف... إلخ؛
- يؤدي السعر إلى تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- تكون العلاقة عكسية بين الأسعار وقيمة النقود، أي أن ارتفاع المستوى العام للأسعار انخفضت قيمة النقود، وبالمقابل إذا انخفض المستوى العام للأسعار ارتفعت قيمة النقود.

المحور الثاني: العلاقة بين النقود والأسعار وفقاً للنظريات النقدية

أولاً: النقود والأسعار وفقاً لنظرية الكمية: يقوم المضمون الأساسي لهذه النظرية في أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس المعدل وفي نفس الاتجاه، وهذا طبعاً مع افتراض ثبات بقية العوامل، وتقوم النظرية الكمية على مجموعة من الفروض تتمثل فيما يلي:

- الاقتصاد في حالة تشغيل كامل، وأن كل عرض يخلق معه الطلب المساوي له؛
- سيادة المنافسة الكاملة بكل ما تتطلبه من شروط؛
- مرونة الأسعار والأجور بالشكل الذي يجعلها تستجيب لكل تغير في جانب العرض والطلب؛
- عرض النقود هو متغير خارجي يحدده البنك المركزي؛

➤ تعتبر النقود وسيط للتبادل فقط وبالتالي فإنها تطلب بغرض إتمام المعاملات؛

➤ ثبات كل من سرعة تداول النقد والحجم الحقيقي للمبادلات في الأجل القصير.

ويعتبر الكلاسيك أمثال كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل أن المستوى العام للأسعار يتحدد عن طريق تلاقي قوى العرض النقدي والطلب عليها، فالعرض النقدي متغير خارجي يخضع لعوامل غير متحكم فيها، كما أن الطلب على النقود ثابت وذلك لثبات كل من حجم الإنتاج لوقوع الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل، وعليه يبقى المستوى العام للأسعار تابع لمتغير واحد فقط وهو التغير في كمية النقود المعروضة من طرف البنك المركزي.

1. معادلة التبادل: معادلة التبادل متطابقة شهيرة تنسب إلى الإحصائي الأمريكي أرفنج فيشر، وتعتبر

هذه المعادلة عن العلاقة بين عرض النقود والطلب عليها في محاولة لتحديد مختلف العوامل التي تساهم في التأثير على مستوى الأسعار، ويعبر عن هذه العلاقة بالصيغة التالية:

$$MV = PT$$

حيث أن:

M: كمية النقود المعروضة.

V: سرعة تداول النقد، وهي متوسط عدد المرات التي تنتقل فيها الوحدة النقدية من يد إلى أخرى خلال فترة زمنية معينة.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم المعاملات خلال فترة زمنية معينة.

ويعكس الجانب الأيسر من المعادلة السابقة جانب العرض النقدي بينما الجانب الأيمن منها فيمثل جانب الطلب الكلي على النقود على مستوى الاقتصاد القومي، ويمكن تلخيص مضمون هذه المعادلة في أنه إذا قامت السلطات النقدية بزيادة كمية النقود المتداولة فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة حجم الانفاق الكلي وبما أن كمية السلع والخدمات ثابتة في الأجل القصير فإن زيادة الانفاق تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهذا بدوره سيؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للمعاملات (زيادة الطلب على النقود) وتستمر هذه الزيادة حي يتم التعادل بينه وبين التداول النقدي (عرض النقود) عند ذلك تستقر الأسعار عند مستواها الجديد، بمعنى أن كل تغير في كمية النقود المتداولة (M) سوف يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار (P) بنفس القيمة وفي نفس الاتجاه مع بقاء كل من حجم المعاملات وسرعة تداول النقد ثابتة.

يمكن انطلاقاً من المعادلة السابقة التعبير عن المستوى العام للأسعار على النحو التالي:

$$P = MV / T$$

إلا أن معادلة التبادل لفيشر قد تعرضت للعديد من الانتقادات نوجزها على النحو التالي:

- هذه المعادلة متطابقة دوماً لأن كمية النقود مضروبة في سرعتها تعبر لنا قيمة المبادلات التي تمت على مستوى الاقتصاد الوطني؛
- أن حجم المعاملات T متغير غير موضوعي لقياس النشاط الاقتصادي، فهو يعطي رقماً مبالغاً فيه لأنه يحتوي على كل المعاملات التي تمت في الاقتصاد دون التفرقة بين ما بين المنتجات الوسيطة والنهائية وهو ما يعني أن المنتجات الوسيطة تحسب عدة مرات؛
- أهمل فيشر المتغيرات الأخرى النقدية وغير النقدية والتي لها تأثير على الأسعار كمعدل الفائدة والعرض والطلب؛
- أثبت الواقع العملي أن سرعة تداول النقد تتغير في الأجل القصير ولا تبقى ثابتة، فترتفع في فترات زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار والعكس صحيح؛
- إن العلاقة التناسبية ما بين مخزون النقود والأسعار قد لا تتحقق في الواقع، فالعرض النقدي قد يزيد بنسبة معينة لكم البنوك التجارية قد تخلق كمية ودائع أكبر منها نتيجة لعمل مضاعف النقدي، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في حجم المعروض النقدي؛
- حجم المعاملات T قد لا يكون ثابتاً فهو يتغير من فترة إلى أخرى.

2. معادلة الأرصدة النقدية: انطلق ألفرد مارشال من نفس معادلة التي توصل إليها فيشر، ولكنه يرى

أن النقود لا تطلب فقط لغرض المعاملات، فالنقود الموجودة في حوزة المتعاملين الاقتصاديين قد لا يتم إنفاقها بالكامل، وإنما هناك جزء منها قد يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل سائل وهو ما أطلق عليه الطلب على النقود وهو المتغير الذي سيكون له تأثير على المستوى العام للأسعار، ولقد استبدل حجم

المعاملات بحجم الدخل الوطني

$$MV = PY$$

حيث أن:

M : كمية النقود المعروضة.

V : سرعة تداول النقد.

P : المستوى العام للأسعار.

Y : الدخل الحقيقي أو الإنتاج القومي، وهو مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد.

كما توصل مارشال إلى أن كمية النقود المعروضة (M) هي النسبة $1/V$ من الدخل النقدي الوطني، وهي النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ في شكل نقدي سائل، والتي أطلق عليها مارشال اسم نسبة التفضيل النقدي الذي يرمز له بـ K وهو مقلوب سرعة دوران النقود أي أن:

$$M = K \cdot Y$$

النسبة K تمثل متوسط الفترة الزمنية التي يفضل الأفراد الاحتفاظ فيها بجزء من دخلهم على شكل أرصدة نقدية عاطلة، وهو مقلوب سرعة تداول النقد، ويمكن تحديد أثر كل من التفضيل النقدي وكمية النقود ضمن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي:

➤ إن حدوث زيادة في كمية النقود وفقا لتدخل البنك المركزي سيفضي إلى حدوث زيادة في مستوى الأسعار بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه في ظل افتراض ثبات الدخل الحقيقي وثبات التفضيل النقدي؛

➤ أن حدوث أي تغيير في نسبة التفضيل النقدي سيؤدي إلى حدوث تغيير في المستوى العام للأسعار بالاتجاه المعاكس، ففي ظل ثبات المعروض النقدي تؤدي زيادة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بنسبة معينة من الأرصدة النقدية السائلة هذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما ينعكس في صورة انخفاض في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

لقد شكلت معادلة الأرصدة النقدية مرحلة جديدة لدراسة الطلب على النقود، فقد أعطت للنقود وظيفة جديدة وهي مخزن للقيمة، في المقابل تعرضت هذه المعادلة لجملة من الانتقادات نستعرضها على النحو التالي:

➤ اهتمت هذه معادلة بحجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد دون النظر إلى العوامل التي تؤثر فيها مثل: تغيير الظروف الاقتصادية، مستوى العائد الذي تدره الأصول الأخرى المكونة للثروة؛ توقعات الأفراد ففي حالة التضخم يعمل الأفراد على تقليص مستوى الأرصدة المحتفظ بها بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود والعكس صحيح في حالة الكساد؛

➤ لقد أثبتت معادلة الأرصدة النقدية بان التغيير في المستوى العام للأسعار قد يحدث حتى ولو كانت كمية النقود ثابتة بما يحتم على السلطات النقدية التدخل لزيادة أو تخفيض كمية النقود بالتالي يمكن القول بأن التغييرات في كمية النقود تكون نتيجة للتغيرات في المستوى العام للأسعار وليس العكس.

رغم أهمية التحليل الكلاسيكي في تفسير العلاقة ما بين النقود والأسعار إلا ان الأزمة الاقتصادية العالمية للعام 1929 قد وضعتها على المحك وعرضتها لجملة من الانتقادات ومهدت لظهور التحليل الكينزي بمفاهيم جديدة.

ثانياً: النقود والأسعار وفقاً لنظرية الكينزية: لقد ظهر التحليل الكينزي في أعقاب فشل التحليل الكلاسيكي في الخروج من حالة الكساد التي عرفتتها الدول الأوروبية بعد أزمة الكساد الكبير في العام 1929، وقد جاء التحليل بأفكار ومفاهيم تختلف في جوانب كثيرة عن التحليل الكلاسيكي، فكينز لا ينكر أن التغيرات في عرض النقود يمكن أن تؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار ومع ذلك فهو ينكر أن هناك علاقة بسيطة ومباشرة يمكن التنبؤ بها بسهولة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بل هو في الحقيقة نتيجة لتغيرات في مستوى الدخل أو الانفاق الكلي لذلك فإن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار فقط إذ هي أدت على التغير في الانفاق الكلي فطالما لم يزد الانفاق فلا يمكن أن تكون زيادة في الطلب على السلع، وانطلق كينز في تحليله للعلاقة بين النقود والأسعار من الفرضيات التالية:

- النقود غير حيادية وهي تمارس تأثيراً هاماً على النشاط الاقتصادي من خلال قناة معدل الفائدة والتي تتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب على النقود؛
- الاختلال في النشاط الاقتصادي لا يمكن تصحيحه عن طريق اليد الخفية كمت يعتقد الكلاسيك بل عن طريق تدخل الدولة بنفقاتها وإيراداتها وسن القوانين والتنظيمات التي تكفل عودة السوق للانضباط؛
- الحالة الطبيعية في الاقتصاد هي التشغيل غير الكامل نتيجة لوجود طاقات معطلة في الاقتصاد؛
- التحليل في ظروف عدم التأكد فيما يخص المستقبل وهو السبب الذي يجعل النقود تقوم بوظيفة مخزن للقيمة لمواجهة ظروف غير متوقعة أو اغتنام فرص مناسبة قد يوفرها السوق وهو ما يعبر عنه بمختلف دوافع الطلب على النقود.